

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات حول ندوة

السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها

الاثنين 26 جمادى الأولى 1439هـ، يوافقه 2018 / 12 / 2

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

تقارير مركز الحوار السوري

جدول المحتويات

2	مقدمة:
3	المحور الأول: عرض الأوراق المقدمة من المراكز البحثية
3	أولاً- عرض ورقة تقدير الموقف من خبير المرصد الاستراتيجي:
3	ماذا تريد روسيا من تدخلها في سوريا:
4	عناصر القوة في السياسة الروسية تجاه سوريا:
4	عوامل الضعف في السياسة الروسية:
4	آليات التعامل مع السياسة الروسية في مرحلة ما بعد سوتشي:
5	ثانياً- الخلاصة البحثية المقدمة من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية:
5	استغلال التناقضات في المشهد السياسي للمنطقة:
5	التحالف الروسي الإيراني: الخلاف على الغنائم
6	فشل المعارضة في توظيف الخلافات بين المحاور الدولية المنخرطة في "الصراع السوري"
6	التركيز على بناء البنية التحتية السياسية والمدنية لقوى الثورة والمعارضة بعيداً عن مفهوم "المركزية"
6	المحور الثاني- مداخلات الحضور وتعليقاتهم
6	أولاً-توصيف السياسة الروسية:
7	غياب استراتيجية "ما بعد الاستقرار":
7	حول مؤتمر سوتشي ومخرجاته وأولويات الإصلاح الدستوري في الرؤية الروسية:
8	تفاوض المنتصر:
8	ثانياً-مصالح القوى الفاعلة ومدى التقاطع أو التصادم مع السياسة الروسية:
8	الموقف الأمريكي:
9	التحالف الروسي الإيراني:
9	التعاطي التركي مع السياسة الروسية:
10	ثالثاً- أداء المعارضة السورية:
10	الحاجة إلى تعريف المعارضة:
10	العلاقة مع الخارج بين الائتلاف والتحالف:
11	رابعاً- توصيات للتعامل مع السياسة الروسية:
11	إيقاف أعمال القتل:
11	تحييد الملف السوري عن الصراعات الإقليمية و استغلال الخلافات بين الدول الفاعلة:
12	خامساً-تساؤلات واستفسارات:

مقدمة

مع انطلاق الثورة السورية في مارس/آذار 2011م، وضعت روسيا محددات أساسية لسياستها تجاه الحالة السورية، شكلت بمجموعها تأييداً لا محدوداً للنظام السوري على مختلف الأصعدة سياسياً وعسكرياً. فعلى الصعيد السياسي، دافعت موسكو عن النظام في المحافل الدولية، ولا أدل على ذلك من أنها استخدمت حق النقض "الفيتو" إحدى عشرة مرة لمنع إدانة النظام على الرغم من المجازر والجرائم التي ارتكبتها. وعلى الصعيد العسكري، أمدت النظام بمختلف أنواع الأسلحة، وعندما عجز مع حليفته إيران عن مواجهة القوى الثورية، تدخلت موسكو بثقلها الحربي الكامل دفاعاً عن النظام من سقوط وشيك.

وبذلت قوى الثورة والمعارضة السياسية منها والعسكرية جهوداً متعددة وفي مناسبات متفرقة للتأثير على المقاربة الروسية للوضع السوري، وتفاوتت مواقف قوى الثورة والمعارضة في التعامل مع الروس وسبل التوصل إلى تفاهات معهم، بين مقاطعة بصورة كاملة، وبين من يمد يد التعاون ويحاول بناء الجسور وكسب الثقة، وعلى الرغم من البون الشاسع في الآراء والمواقف، إلا أن هنالك إجماعاً على أن جميع الوسائل التي تم اللجوء إليها لم تجد نفعاً في ظل إصرار موسكو على موقف ثابت لا يتزحزح إزاء بقاء بشار الأسد وربط العملية السياسية ببقائه في الحكم.

وجاء مؤتمر سوتشي الأخير ليمثل حلقة من حلقات السياسة الروسية، والذي حاولت من خلاله تكريس رؤيتها "للحل السياسي" في سوريا، والذي يمكن تلخيصه بالمحافظة على النظام ورأسه مع إجراء بعض "الإصلاحات الشكلية" التي لا تمس جوهره وبنيتها الأمنية والعسكرية، والتي رهنت موسكو مصالحها الاستراتيجية ببقائها.

وفي ضوء المستجدات التي أعقبت مؤتمر سوتشي، وبقصد الحوار حول إعادة تقييم السياسة الروسية إزاء سوريا، وتحديد نقاط القوة ومكامن الضعف فيها، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات مهمة فيما يتعلق بإدارة المرحلة المقبلة، أقام مركز الحوار السوري، بالتعاون والشراكة مع كل من "المركز الاستراتيجي"، و"مركز عمران للدراسات الاستراتيجية" ندوة حوارية بعنوان: "تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها"، وذلك في يوم الاثنين 26 جمادى الأولى 1439هـ، الموافق لـ 12 شباط/فبراير 2018.

تضمنت الندوة جلستين، بدأت الأولى بعرض الورقة البحثية المقدمة من المرصد الاستراتيجي من قبل خبير المرصد، وحملت عنوان "تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها"، وتلاها تعقيب من الخبير في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية تناول فيه أهم ملامح السياسة الروسية وقدم عدداً من التوصيات. أما الجلسة الثانية فبدأت بمدخلات الحضور، والذين تنوعت طروحاتهم نظراً لاتساع الموضوع وأثاره المتشعبة، وانتهت الجلسة بردود الخبراء على المدخلات. وقد شارك في الندوة باحثون وكتاب وأكاديميون سوريون، وممثلو تيارات سياسية وفصائل عسكرية. أُعدّ هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"¹، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمدخلات، وتم التقسيم الموضوعي للتقرير بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ - ما أمكن - على فهم المضمون.

¹ يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

جاء التقرير في محورين: يتضمن المحور الأول عرضاً للأوراق المقدمة من المرصد الاستراتيجي ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، في حين يتحدث المحور الثاني عن المداخلات والتعليقات التي قدمها السادة المشاركون في الندوة وتعقيبات خبراء المراكز البحثية عليها.

المحور الأول: عرض الأوراق المقدمة من المراكز البحثية

يتضمن المحور عرضاً مختصراً لورقة تقدير الموقف من المرصد الاستراتيجي والتعقيب الذي تلاها من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

أولاً- عرض ورقة تقدير الموقف من خبير المرصد الاستراتيجي:

قبل البدء بعرضه للورقة، أثر الخبير في المرصد الاستراتيجي في بداية الندوة تقديم رؤية تحليلية موجزة لآخر الأحداث والتطورات السياسية والميدانية المرتبطة بالحالة السورية، والتي لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن السياسة الروسية في المنطقة بشكل عام، بسبب التداعيات المحتملة لتلك التطورات على أدوار الفاعلين، وأهم النقاط التي تناولها في مقدمته السعي الغربي لعدم احتكار الروس لمسار الحل السياسي في سوريا عبر طرح "اللاورقة" للدول الخمس قبيل انعقاد سوتشي، وإعلان وزير الخارجية الأمريكي عن استراتيجية أمريكية جديدة في سوريا ستسعى بلاده لتطبيقها في الأيام القادمة، والتداعيات المحتملة لعملية "غصن الزيتون"، بالإضافة لحوادث إسقاط الطائرات بشكل متتالي على الأراضي السورية وأهمها إسقاط الطائرة الإسرائيلية واتهام إيران بالمسؤولية واحتمالية اندلاع حرب في الجنوب السوري.

وبدأ الخبير بعد الإحاطة بآخر التطورات بعرض ورقة تقدير الموقف بعنوان "تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها"، وجاء في مقدمة الورقة عرض موجز لأهم ما ورد فيها، حيث تنطلق الورقة من فرضية أساسية تقول بأن النفوذ الروسي لا ينبع من مصادر داخلية، بل إن موسكو تستمد قوتها من مصادر دعم خارجية.

ماذا تريد روسيا من تدخلها في سوريا:

حيث ترى الورقة أن السياسة الروسية تجاه سوريا مع مطلع العام الحالي لا تبدو مختلفة عن المبادئ التي قامت عليها لدى تدخلها العسكري في عام 2015، وأهم تلك الأهداف التي ترمي موسكو لتحقيقها من هذا التدخل:

- فرض الرؤية الروسية للحل السياسي من خلال استحداث مسارات بديلة عن جنيف، وتنفيذ "مرحلة انتقالية" تتضمن تأسيس "حكم انتقالي" يضم السلطة وبعض الأطراف في "المعارضة"، وإجراء انتخابات بلدية ونيابية ورئاسية، على أن تتم إدارة المرحلة الانتقالية برمتها من قبل نظام الأسد بعد أن يتم تحسين وضعه وتحويل ميزان القوة لصالحه.
- السيطرة على أجواء المنطقة من خلال مد شبكة دفاع جوي، وإنشاء منظومة استخباراتية تمتد من إيران حتى لبنان.
- كسب تعاطف "الأقليات الطائفية والإثنية" وتأمين الحماية اللازمة لمناطق تواجدها.
- الحفاظ على المؤسسات الأمنية والعسكرية للنظام ببنيتها الحالية ووضعها تحت النفوذ الروسي المباشر.
- مقايضة تعاونها مع الدول الغربية في حل "الأزمة السورية" بتخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد اجتياح أوكرانيا.

- تعزيز الموقف الروسي على الساحة الدولية، والعودة بقوة لبيع السلاح في المنطقة كأحد أهم أسواق السلاح الروسي، والسعي للولوج لأسواق النفط من خلال العمليات العسكرية في الشرق السوري.

عناصر القوة في السياسة الروسية تجاه سوريا:

- 1- وضوح الرؤية ومركزية القرار: حيث تؤكد الورقة بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يتابع الملف السوري بنفسه ويشرف على تفاصيله، ويقوم بتكليف مرؤوسيه بمهام محددة، مما يجعل مواقف المسؤولين الروس منسجمة ومتناسكة.
- 2- التفوق الميداني: حيث يشكل التنسيق المحكم بين القوات الجوية الروسية والمقاتلين على الأرض عاملاً أساسياً في نجاح العمليات العسكرية.
- 3- السيطرة على القرار في دمشق عبر تمكين الضباط والشخصيات المقربة من الروس من مفاصل الدولة.
- 4- التواطؤ الغربي مع موسكو للقضاء على الفصائل "الإسلامية" بحجة مكافحة الإرهاب.
- 5- تماهي الأمم المتحدة مع الرؤية الروسية في سوريا، والتي تتناقض مع القرارات الأممية ذات الصلة، حيث تم التركيز على المسائل الدستورية والابتعاد عن مسائل المرحلة الانتقالية وهيئة الحكم الانتقالي وغيرها.
- 6- تنسيق الجهود مع إيران وتركيا وبناء منظومات استخباراتية مشتركة وتعاون استراتيجي استكمالاً للجهود الروسية في العودة للمنطقة ومواجهة نفوذ الغرب.
- 7- ضعف المعارضة السورية وهو ما سهل من تمرير السياسات الروسية.

عوامل الضعف في السياسة الروسية:

- ترى الورقة أنه عوامل القوة في السياسة الروسية يقف دونها مجموعة من العوائق ونقاط الضعف التي تجعل من المكتسبات الروسية هشة وقابلة للانحيار بشكل سريع، وتحدد الورقة أبرز مكان من الضعف الروسي في المشهد السوري فيما يلي:
- 1- ضعف الدبلوماسية الروسية وعجزها عن تحقيق مكتسبات تواكب الإنجازات العسكرية، حيث يسود الشعور بالامتناع في الكرملين عن عجز وزارة الخارجية عن ترجمة التفوق الروسي إلى اتفاقيات ملزمة في المسرح الدولي.
 - 2- غياب الثقة بين أطراف المحور الروسي-الإيراني-التركي، وارتباط كل طرف بمصالح متشعبة مع أطراف أخرى فاعلة، ما يجعل من المحور الثلاثي هشاً.
 - 3- استنزاف القوات الروسية، حيث تخشى روسيا من النوايا الأمريكية للمرحلة القادمة في سوريا.
 - 4- تدهور النظام وعجزه عن المحافظة على المكتسبات التي حققها الدعم الروسي له، وهو ما أثار استياء الروس نتيجة ضعف النظام بنيوياً وتراكم المشاكل داخل مكوناته.
 - 5- صراع المشاريع وتباين الأجندات بين مختلف القوى الفاعلة على الأرض السورية، مما يُصعّب على روسيا تمرير مشاريعها.

آليات التعامل مع السياسة الروسية في مرحلة ما بعد سوتشي:

اقترحت الورقة عدة آليات لتوظيف نقاط الضعف الروسية في تعزيز الموقف السياسي لقوى الثورة والمعارضة:

- الاستفادة من هشاشة المحور الروسي-التركي-الإيراني.

- تفادي سيناريوهات "معارضة المعارضة" والتركيز على إضعاف النظام.
- الالتزام ببنود "المرحلة الانتقالية" بدلاً من أوهام "المرحلة الدستورية".
- الدبلوماسية خارج إطار المفاوضات.
- استخدام مستوى التعاون كأداة ضغط تفاوضي.

ثانياً- الخلاصة البحثية المقدمة من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية:

قدّم خبير مركز عمران للدراسات الاستراتيجية خلاصة بحثية حول موضوع السياسة الروسية، حيث أشار إلى عدة نقاط، من أهمها:

استغلال التناقضات في المشهد السياسي للمنطقة:

حيث أكد خبير مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بأن عناصر القوة في السياسة الروسية مرتبطة بعوامل خارجية موضوعية وليس نتيجة عوامل ذاتية روسية في اتفاق مع تم طرحه من قبل خبير المرصد الاستراتيجي، حيث استفادت روسيا من غياب الفاعلية الغربية في الملف السوري لتقود التحركات السياسية والعسكرية، كما أن الخلافات الموجودة في المنطقة سمحت بتعاظم الدور الروسي، الذي استطاع أن يتحرك على خيوط التناقضات الإقليمية (العربية- الإيرانية، العربية- التركية، والتركية- الإيرانية، الغربية- الإيرانية، الإسرائيلية – الإيرانية) وغيرها.

فالتدخل العسكري الروسي المباشر أتاح للروس التحكم بثنايا الشأن السوري وبأصغر التفاصيل، اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً، فضلاً عن الشائين السياسي والعسكري، وبالتالي تمت مزاحمة الوجود الإيراني ضمن نطاق التحكم بالنظام السوري ومؤسساته، مما أثار سخط إيران، وخلق حالة من التنافس بين النفوذيين الروسي والإيراني في مؤسسات الدولة السورية، لكن إيران تدرك جيداً حجم الدور الروسي وأن التدخل العسكري الروسي عام 2015 أنقذ الميليشيات الإيرانية من انهيار حتمي.

كما اعتبر أن الخلافات بين محور "الثورة المضادة" العربي وبين تركيا ساعد الروس في تليين الموقف التركي، ومن خلفه مواقف المعارضة السورية التي تقع تحت نفوذها. ومن ناحية أخرى تواجه روسيا قوى الغرب ببناء تفاهات مع تركيا واستغلال حالة الفتور التي تشهدها العلاقات التركية مع كل من الغرب والولايات المتحدة.

التحالف الروسي الإيراني: الخلاف على الغنائم

أشار الخبير إلى بأنه لا يمكننا اختزال العلاقات بين الدول بمصطلحات التبعية والأداة، فعلاقة روسيا بإيران لا يمكن تحديدها بأنها علاقة حب ووثام أو بأنها علاقة صراع وصدام، لكن رغم وجود تقاطعات ومصالح مشتركة، يوجد من جهة أخرى هشاشة ومنافسة قد تحمل أبعاداً اقتصادية أو استثمارية، وظهرت بوادر هذا المنافسة ضمن قطاعات الدولة السورية نفسها بين الروسي والإيراني بحسب ما قال، ودائماً ما يحصل خلافات وصراعات نتيجة تبدل الظروف أو تعدي أحد الأطراف على مصالح الطرف الآخر بخلاف ما يكون قد أُنْفَق عليه.

فشل المعارضة في توظيف الخلافات بين المحاور الدولية المنخرطة في "الصراع السوري"

أكد خبير مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على عدم نضوج "دبلوماسية المعارضة" التي لم توظف التناقضات الكثيرة في الساحة السورية، واندرجت بشكل أعمى تجاه محور معين، جعلها تبني سياساتها ومواقفها ضمن رؤية هذا المحور، وهذا ما أفقدها فعاليتها وقدرتها على إحداث تأثير. بناء على ذلك كانت نصيحته لقوى المعارضة بعدم الولوع في اصطفايات المحاور الإقليمية المختلفة، بل العمل على محاولة استغلال هوامش الصراعات لتحقيق مكاسب تتمثل بالدعم السياسي من القوى الدولية، كما يجب برأيه إقناع الدول الداعمة بتحييد الملف السوري عن الصراعات الإقليمية، لأن ذلك سيصب في صالح إيران والنظام كما أثبتت تجربة السنوات الماضية، واعتبر بأن الحديث عن دور عسكري أو سياسي للمعارضة بشكل منفرد بعيداً عن القوى الإقليمية فهو أقرب للخيال.

التركيز على بناء البنية التحتية السياسية والمدنية لقوى الثورة والمعارضة بعيداً عن مفهوم "المركزية"

أشار الخبير إلى ضرورة التركيز على بناء البنية التحتية السياسية والمدنية لقوى الثورة والمعارضة على المستوى المحلي، والانطلاق في البناء من الأسفل إلى الأعلى، مؤكداً على أهمية المحافظة على البنى الهيكلية الحالية لقوى الثورة والمعارضة على الرغم من قصورها وعدم مثاليتهما. مشيراً إلى أن الفشل سيكون مصير كافة الطروحات التي تحاول إعادة إنتاج الدولة المركزية؛ لأن القضاء على بنى النظام الأمنية والدولة العميقة يبدو مستحيلاً، وبالتالي يجب التركيز في المرحلة المقبلة على إنشاء بنى حكم محلي تشكل إدارات ذاتية في مناطق سيطرة المعارضة تقوم بإدارة مناطقها، وبالتالي تنجو المعارضة من معضلة مناقشة الدستور وتطرح بالتالي قضايا الإدارة الذاتية ومجالس الإدارات المحلية في مسارات التفاوض مع إمكانية تحقيق تقدم في هذا الملف.

المحور الثاني- مداخلات الحضور وتعليقاتهم

بعد عرض ورقة تقدير الموقف من قبل الخبير الاستراتيجي والخلاصة البحثية من قبل خبير مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، أُعطي المجال للسادة الحضور للبدء بمداخلاتهم، والتي توزعت تحت عدة عناوين رئيسية وهي:

- توصيف السياسة الروسية.
- مصالح القوى الفاعلة ومدى التناغم والتعارض مع السياسة الروسية.
- أداء المعارضة السورية والتعاطي مع السياسة الروسية.
- توصيات للتعامل مع السياسة الروسية.
- استفسارات وتساؤلات للسادة الحضور.

أولاً-توصيف السياسة الروسية:

ألقى المشاركون المزيد من الضوء على نقاط القوة والضعف في السياسة الروسية، وقدموا مزيداً من الرؤى التي تسعى لتحليل السياسة الروسية في سوريا.

غياب استراتيجية "ما بعد الاستقرار":

في محاولة توصيف السياسة الروسية، اعتبر أكاديمي وباحث أن روسيا تملك استراتيجية لإيجاد نوع من الاستقرار (حسب التعريف الروسي)، ولكن لا يوجد استراتيجية لما بعد ذلك. فروسيا استطاعت أن تفرض نظرتها للحل عبر الدفع بالمقاربات الدولية والجهود الأممية لتصب جميعها ضمن نفس الرؤية الروسية وإن اختلفت النقاط الإجرائية. لكن ذلك لا يعني أن لروسيا استراتيجية أبعد من ذلك، خصوصاً لقضايا ذات أهمية لإعادة الإعمار، والعدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني، والرغبة الروسية بسحب سلاح الميليشيات والذي يصطدم بالمصالح الإيرانية، وغيرها من القضايا التي تبين غياب رؤية بعيدة المدى للسياسة الروسية.

وقد أكد خبير المرصد الاستراتيجي في تعقيبه على هذه النقطة، وجود حالة من الارتباك لدى الدبلوماسية الروسية الأمر الذي يصعب تحديد "الاستقرار" الذي تريده، مذكراً بحالة التخبط لدى الروس في تحديد مكان انعقاد مؤتمر "الحوار الروسي" والذي تغير مكانه وزمانه أكثر من مرة.

حول مؤتمر سوتشي ومخرجاته وأولويات الإصلاح الدستوري في الرؤية الروسية:

قال مستشار سابق للجيش السوري الحر أن فكرة مؤتمر سوتشي حاضرة في أذهان الروس منذ زمن وتحديدًا منذ أول جلسة تفاوض مع الروس حول حلب، حيث قدم الروس حينها فكرة وقف إطلاق نار يتبعه مؤتمر عام يحضره وجهاء وشيوخ عشائر وممثلي طوائف، ويتم تشكيل لجنة دستورية ويجري بعد ذلك انتخابات يحق للأسد الترشح لها، واعتبر بالتالي أن المحاولات اللاحقة للتفاوض مع الروس لم ينتج عنها أي تغير في الموقف الروسي الذي لم يغير في رؤيته ولم يكن صادقاً في تعهداته.

كما رأى أن القفز نحو موضوع الدستور وتجاوز قضايا العدالة الانتقالية يمثل إشكالية خطيرة، فتشكيل لجنة دستورية بالمشاركة بين النظام والمعارضة يعتبر أحد الحلول التقليدية للخروج من الحروب الأهلية، وبقبول المعارضة لتلك الآلية فيعني ذلك التراجع من حالة ثورة ضد النظام نحو توصيف الصراع القائم على أنه صراع أهلي، وبالتالي القبول بنتائج هذا التوصيف الذي يجري تثبيته.

من جهته اعتبر عضو في المجلس الوطني السوري ورئيس سابق للائتلاف المعارض بأن ما نتج عن سوتشي هو سم يراد نقله إلى جنيف والجوهر في الموضوع مقارنة الانتقال السياسي عن طريق الدستور، ورأى بأن الحياة السياسية السورية الغنية لم تشهد رغم تقلباتها العديدة في القرن المنصرم أي انتقال سياسي عبر تغيير الدستور، بل إن الدستور كان يجري تعديله أو تغييره بعد حدوث تغيير سياسي، وبالتالي فالطرح الروسي يبدو مفارقة في تاريخ سوريا السياسي والدستوري.

وفي سياق متصل اعتبر مدير لمركز بحثي سوري أن الرؤية الروسية تتمثل بأربع خطوات أساسية تسعى روسيا لتحقيقها، فالروس يريدون إنهاء الصراع المسلح وتحقيق وقف إطلاق نار أولاً، ثم إقامة مرحلة استقرار تسبق المرحلة الانتقالية، ثم انتقال سياسي يتم في إطار ما سمي الإصلاحات الدستورية، وبعدها انتخابات على كافة المستويات. ومن هنا يرى أن الرؤية الروسية لا تختلف مع السياسة الغربية من حيث المبدأ إنما يكمن الخلاف في رعاية الحل، وبحسب رأيه أيضاً فإن روسيا ترفض بشكل قطعي أي مخرجات تشكّل ولو بالحد الأدنى انتصاراً لأهداف الثورة السورية، والإصرار على الإصلاح الدستوري هو تكريس لهذا الرؤية.

وفي الحديث عن فشل مؤتمر سوتشي، رأى ممثل لفصيل ثوري أن مؤتمر سوتشي قد حقق أهدافه، وما يدل على ذلك اعتراف الأمم المتحدة بمخرجاته، بالإضافة إلى أن المؤتمر قدم المعارضة السورية بشكل هزيل أمام ممثلي النظام بحسب رأيه.

تفاوض المنتصر:

قال عضو في الهيئة السياسية للائتلاف السوري المعارض أن روسيا تقوم بالتفاوض مع المعارضة السورية من موقع المنتصر، وتريد بالتالي تكريس نتائج عملياتها العسكرية بفرض شروطها على المعارضة باعتبارها الطرف المهزوم، منذ خسارة حلب وحتى اليوم، حيث سعت روسيا منذ بداية مفاوضات "استانة" إلى سحب الملف السياسي من الأمم المتحدة عبر طرح الدستور في أولى جولات التفاوض لكن دون جدوى، وجاء "سوتشي" مرة أخرى لتنفيذ نفس الهدف بسحب الملف من جنيف ومن الأمم المتحدة، ومع فشل سوتشي يطرح الروس مجدداً إمكانية طرح الملف السياسي ضمن جولات التفاوض في "أستانة". لكن بحسب رأيه فإن الجهود الروسية تلك تصطدم بموقف أمريكي يخالف الرغبة الروسية، حيث سارعت الولايات المتحدة وطرحت ورقة "اللاورقة" للدول الخمس، وأكدت أن مسار جنيف هو المعني بمفاوضات الحرب السورية، ونوّه بدوره إلى أن القرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري 2254-2118 لم تكن منصفة لقضية الشعب السوري، وكانت في جوهرها تدفع إلى تقاسم السلطة بين النظام والمعارضة.

وفي تعقيبته على فكرة "عدم عدالة القرارات الدولية" الخاصة بالملف السوري، أكد خبير المرصد الاستراتيجي أن هذه القرارات منحت السوريين حقوقاً عدة رغم عدم إنصافها. غير أن المشكلة الحقيقية كانت في تنازل الهيئة التفاوضية عما تم منحه في تلك القرارات على قلته، وبالتالي فجوهر الإشكال يكمن في العملية التفاوضية وآلياتها.

ورأى عضو في المجلس الوطني ورئيس سابق للائتلاف أن طبيعة النظام الروسي هي التي تحدد نهجه وهي تشبه طبيعة النظام السوري، فهو نظام أمني متحالف مع مافيا اقتصادية مع اختلاف في الأحجام، وبالتالي فمطلب إزالة الأسد يتعارض مع نهج النظام الروسي.

ثانياً-مصالح القوى الفاعلة ومدى التقاطع أو التصادم مع السياسة الروسية:

تناولت العديد من المداخلات سياسات الدول الفاعلة في الملف السوري وكيفية تفاعلها مع السياسة الروسية، خصوصاً الولايات المتحدة وإيران وتركيا.

الموقف الأمريكي:

يرى كاتب سوري أن الأزمة السورية تشهد حالة من الصراع بين روسيا والولايات المتحدة على مكتسبات الحرب السورية، وذكر عدداً من النقاط التي تدل على حالة الصراع تلك، أولها السعي الأمريكي لإحباط الجهود الروسية في سحب الملف السوري من مسار جنيف، كما أن حادثة قصف قاعدة "حميميم" بالطائرات المسيّرة تمت برعاية أمريكية حسب رأيه، حيث توجد رغبة أمريكية حقيقية لتوريط الروس أكثر في المستنقع السوري بحيث يتم استنزاف القوة الروسية، بالإضافة لرغبة أمريكية في البقاء لمدة طويلة في مناطق شمال شرق سوريا، حيث ردت قوات الولايات المتحدة بشكل مباشر على تقدم قوات نظامية شرق الفرات في دير الزور وقصفت تلك القوات التي تواجد ضمنها مقاتلون روس.

وأكد أيضاً أن تبديلاً طرأ على الشخصيات المسؤولة عن الملف السوري في الخارجية الأمريكية، وستسعى أمريكا لبناء تحالفات مع أصدقائها لتشكيل جبهة موحدة وبموقف واحد في مقابل الموقف الروسي، واعتبر أن الحل سيكون سياسياً وعسكرياً في آن واحد.

لكن ناشطاً سورياً رأى أن السياسة الأمريكية في سوريا شكّلت أحد أهم عوامل القوة الروسية، حيث منعت ومنذ البداية وصول أسلحة متطورة ومضادات الطائرات إلى قوات المعارضة، والتي كان ممكن لها أن تحيّد جزءاً كبيراً من القوة الروسية، وتسقط النظام.

وفي السياق نفسه، رأى باحث سوري أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ مشروع انفصالي حقيقي شرق سوريا، عبر دعم قوات "سوريا الديمقراطية" (قسد) وتأمين كافة حقول النفط والغاز، مع عدم ممارسة ضغط سياسي لتمثيل "قسد" في منصات التفاوض.

وهذا ما أكدّه مستشار سابق للجيش السوري الحر، معتبراً بأنّ الولايات المتحدة قد أخذت قراراً بالمضي في تطبيق نموذج تنمية شاملة في مناطق نفوذها (أي مناطق "قسد")، ومدها بالبنية التحتية والشروط اللازمة لتحقيق إعادة الاعمار والازدهار، في مقابل باقي مناطق سوريا التي ستبقى تحت حالة من التخلف والفقر والدمار، أي أشبه ما يكون بحالتي ألمانيا الشرقية والغربية أثناء الحرب الباردة.

وفي تعقيبه على الموقف الأمريكي، شدد خبير المرصد الاستراتيجي على أهمية دراسة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سوريا وتفنيدها والوقوف على تفاصيلها، وضرورة بذل جهود من قبل مراكز الدراسات والباحثين لقراءة هذه الاستراتيجية، واعتبر أن المشروع الأمريكي يخلق حزمة ضخمة من التحديات، وأكد تولي وكالة الاستخبارات المركزية ال CIA للملف السوري، واعتبر أن الإحاطة بتفاصيل الخطة الأمريكية مهم جداً في العملية التفاوضية.

التحالف الروسي الإيراني:

تبدو العلاقات الروسية الإيرانية في سوريا متينة بحسب رأي مستشار سابق لدى الجيش السوري الحر، وإن الحديث عن خلافات بين الحليفين الروسي والإيراني يبدو غير دقيق ولا يعدو في الحقيقة عن كونه في قضايا بسيطة تفصيلية، ودلّ على ذلك بوجود تقاطعات كبيرة إذا ما قارنا أهداف الدولتين من الانخراط في الملف السوري، وفي الرؤية العامة لمستقبل البلاد، واعتبر أن الوجود الإيراني هو أحد أهم عوامل قوة روسيا في سوريا.

وأكد باحث سوري بأن إيران هي أحد أهم الأدوات التي تواجه بها روسيا نفوذ الولايات المتحدة والغرب في المنطقة، ولا مصلحة روسية بالتالي في التخلي عن إيران في المستقبل القريب.

التعاطي التركي مع السياسة الروسية:

تساءل ناشط سوري عن رؤية تركيا للطرح الروسي والحد الذي تسعى تركيا للوصول إليه في علاقتها مع روسيا، فرغم الحديث عن تطور العلاقات بين تركيا وروسيا وتوقيع اتفاق توريد منظومة اس400 للدفاع الجوي، يؤكد حسب مصادره أن الاتفاق لم يتم توقيعه حتى اليوم.

وكذلك أثار مدير مركز بحثي نفس النقطة، وأكد أن تركيا استعجلت في زيادة التنسيق مع الروس على حساب العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فرغم التأخر الأمريكي في حل القضايا الإشكالية إلا أنه هناك نية أمريكية بعدم خسارة الشريك التركي حسب رأيه.

ثالثاً- أداء المعارضة السورية:

شهدت هذه النقطة نقاشاً واسعاً بين المشاركين، مع شبه توافق حول الأداء السلبي كسمة أساسية لأداء المعارضة السورية في ساحات التفاوض، وفي تبني أجندات تتماهى مع الرؤية الروسية وتبتعد عم القرارات الدولية.

الحاجة إلى تعريف المعارضة:

رأى عضو في المجلس الوطني السوري أن وفد المعارضة الحالي والذي تشكل بعد مؤتمر الرياض 2 يفتقد للشرعية ولا يعتبر ممثلاً حقيقياً للشعب السوري، حيث بين كيف تمت الدعوة لمؤتمر الرياض 2 وحضور مندوب روسيا للمؤتمر مع فرض منصتي موسكو والقاهرة ضمن الهيئة العليا للتفاوض، وبرأيه فإن تواطؤاً إقليمياً أطاح بالهيئة العليا السابقة لتعويم فكرة بشار الأسد، وإيجاد هيئة بديلة أكثر ليونة مع هذا الطرح. كل ذلك يتطلب إعادة تعريف المعارضة خصوصاً في ظل الحديث عن مشاركة بعض أطراف المعارضة في تنفيذ صفقات إقليمية ودولية على الساحة السورية.

وقد أشاد خبير المرصد الاستراتيجي في تعقيبه بفكرة "تعريف المعارضة"، مؤكداً أن الوفد التفاوضي الحالي لا يمثل قوة الثورة، وحذر من سرقة الثورة السورية من أناس لا يمتون للثورة بصلة كما حصل في مناطق أخرى، محذراً أنه إذا لم تتم المبادرة الآن لإعادة تعريف المعارضة، فإن قوى الثورة والمعارضة تسمح لعناصر لا علاقة لهم بالثورة بسرقتها، حيث أن الهيئة العليا للمفاوضات حسب رأيه، شهدت زراعة بذور فئائها منذ تأسيسها عبر فرض منصات بعيدة عن قوى الثورة والمعارضة ولا تؤمن بالثورة ولا بأدنى أهدافها. وشدد في هذا السياق على ضرورة الابتعاد عن تهم التخوين بالعموم.

العلاقة مع الخارج بين الائتلاف والتحالف:

يرى ممثل لفصيل ناشط في الشمال السوري بأن المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي باتت مرتبهة للخارج، وبات عليها الالتفات الى وضعها الداخلي وتوظيف الاصطفافات الدولية الحالية في خدمة القضية السورية، والابتعاد عن المناطقية وطرح حلول وطنية.

ومن وجهة نظره يرى مستشار سابق للجيش السوري الحر بأن أحد عوامل ضعف المعارضة السورية هو تحركها ضمن "العباءة التركية"، الأمر الذي أفقد المعارضة القدرة على اللعب على هوامش الاختلافات بين الفاعلين، وهو ما حدا بالمعارضة إلى الانخراط في مسار الحل الروسي، مع تنويعه إلى وجود حالة من عدم الشفافية لدى الأتراك في تفسير الطروحات الروسية التي يتم على أساسها دعوة المعارضة لجلسات التفاوض، فضلاً عن الضغوطات التي مورست على بعض أطراف المعارضة لحضور مؤتمر سوتشي مؤخراً. وبرأيه، أدت حالة التبعية القائمة إلى ضعف فعالية المعارضة التي باتت ترسم تحركاتها ضمن الإطار العام للحليف التركي.

فيما انتقد عضو ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري أداء المعارضة التي فقدت التمييز بين التحالف والتبعية في التعامل مع الدول الفاعلة، وصولاً لحالة من "الاستنزاف والارتهاق للخارج"، وأكد أن تلك الدول لم تقدم للمعارضة أكثر مما يمكن أن يقدم، فمن حق المعارضة بالتالي أن ترفض تقديم ما هو غير قابل للتنازل، وتسأل بدوره عن السبب الذي جعل المعارضة تقبل بنتائج مؤتمر سوتشي رغم عدم حضورها، حيث كان قرار عدم الحضور منسجماً مع الإرادة السورية.

وفي نفس السياق يرى مدير لمركز بحثي آخر بأن المعارضة السورية عوّلت منذ البداية على حلفائها في محور أصدقاء سوريا، وبعد رفض بيان جنيف1 من قبل أطراف الثورة والمعارضة باعتباره لا يتحدث صراحة عن إسقاط النظام بكل مكوناته، اقتنعت أطراف المعارضة بأن إسقاط النظام غير مسموح. والممكن هو تقاسم للسلطة مع النظام وفق ما حدده المجتمع الدولي، والذي جرّ المعارضة تبعاً لتقديم تنازلات وصولاً لتبني أولوية قضايا الإصلاح الدستوري.

لكن عضواً في المجلس الوطني دافع عن موقف المعارضة في رفض جنيف1 حين صدوره، واعتبر بأن الشروط والظروف التي كانت تمر بها الثورة والمعارضة في العام 2012 عند صدور جنيف1 قد جعلت سقف التوقعات مرتفعاً بتحقيق مطالب أكبر تتمثل في إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه، سيما وأن النظام في العام 2012 كان على وشك الانهيار.

وبدوره رأى مدير البرامج في مركز حوارى سوري أنه من غير المنصف تحميل الهيئة العليا للمفاوضات كامل مسؤولية التراجع في مبادئ التفاوض وآثار الهزيمة السياسية، حيث يرى بأن الهيئة العليا نتجت بعد عمل طويل وعن كيانات كانت موجودة منذ بداية الثورة، فهي محصلة عمل مركب استمر لسنوات.

رابعاً- توصيات للتعامل مع السياسة الروسية:

تنوعت التوصيات التي طرحها الحضور والتي يمكن الاعتماد عليها للتعامل مع السياسة الروسية في الوقت الحالي على النحو التالي:

إيقاف أعمال القتل:

حيث رأى مدير لبرنامج في مركز حوارى سوري بأنه في ظل الواقع المير والصعب الذي نعاني منه يجب التمسك قدر المستطاع بإيقاف الحرب والأعمال العدائية دون أن نعطي للنظام أي مجال في هذه المساحة، وهذا أفضل ما يمكن تحقيقه بحسب رأيه دون الحاجة للإفراط في التفاوض في ظل الواقع الحالي. وهذا ما أيده به باحث سوري اعتبر بأن ما من خيارات سياسية بأيدي المعارضة حالياً، وأن إيقاف آلة القتل باتت أهم مطلب شعبي.

وبدوره رأى مدير مركز بحثي بأن فكرة إنهاء الحرب هي من أهم الأهداف الأساسية التي علينا أن نسعى لتحقيقها، فسوريا باتت ساحة للصراعات الإقليمية والدولية يدفع ثمنها الشعب السوري وحده.

تحييد الملف السوري عن الصراعات الإقليمية واستغلال الخلافات بين الدول الفاعلة:

رأى أكاديمي وباحث سوري أن كافة الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية تسعى لخلق حالة من الاستقرار، لكن تعريف هذا الاستقرار يختلف بين جهة وأخرى، فالولايات المتحدة ترى الاستقرار بتمكين "قسد"، وعند الروس إعادة سيطرة النظام على الحدود السيادية، وعند الأتراك إقامة منطقة عازلة وطرد حزب العمال الكردستاني وهكذا، وهنا يتوجب على المعارضة استغلال هذا

الاختلاف في مفهوم الاستقرار بين مختلف الفاعلين، حيث يجب الحفاظ على السيولة الآن ريثما تأتي الظروف المواتية للاستفادة بشكل أكبر.

وفي السياق نفسه رأى ناشط سوري بأن على قوى الثورة والمعارضة استغلال الخلاف الإسرائيلي الإيراني في سوريا وضرورة التشجيع لقيام حرب عميقة بين الطرفين تحدّ من الطموحات الإيرانية في الجنوب السوري.

في حين أشار مدير مركز بحثي إلى أنه كما للسياسة الروسية من تحديات، فهناك تحديات لسياسات الدول الأخرى الفاعلة، وهنا يبرز دورنا كسوريين في إيجاد حل بعد أن نعرّف وضع الفاعلين الأساسيين ليكونوا جزءاً من الحل.

خامساً-تساؤلات واستفسارات:

نحمل هنا عدداً من التساؤلات التي أثارها بعض الأخوة الحضور، حيث استفسر باحث سوري عن المآلات المتوقعة لعملية "غصن الزيتون"، وإمكانية انتهائها باتفاق سياسي بانتشار قوات النظام في عفرين.

فيما طرح باحث سوري ثلاثة تساؤلات، فسأل عن الحدود التي تتصورها روسيا للنفوذ الإيراني في سوريا، كما استفسر عن الدلالات التي تحملها بعض الأحداث الأخيرة في تعاطي الفاعلين مع السياسة الروسية كحادثة مطار حميميم وإسقاط الطائرة الروسية في إدلب وقصف القوات الأمريكية لقوات النظام المدعومين من مقاتلين روس في دير الزور أثناء محاولة تقديمهم نحو حقول نفطية، وأخيراً استفسر عن إمكانية تخلي الروس عن مكتسباتهم في ظل الحديث عن استراتيجية أمريكية جديدة واحتمال حدوث صدام في السياسات.

من جهته طرح مدير البرامج في مركز حوار سوري تساؤلين اثنين:

الأول كيف يمكن التوفيق بين ما تم ذكره من أن التواطؤ الغربي يشكل أحد عوامل القوة في السياسة الروسية مع ما تم الحديث عنه من أن بوتين يسعى لمناكفة الغرب في المنطقة؟

أما الثاني فاستفسر عن كيفية التعامل مع بعض القضايا كاللجنة الدستورية و ورقة "اللاورقة" للدول الخمس.